

اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة

(١٩٩٩-٢٠١٥)*

The impact of Monetary policy in monetary stability in Iraq for the period (1999-2015) .

إفتخار محمد مناحي الرفيعي، أروى حاجم سلطان

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

الكلمات الافتتاحية: (السياسة النقدية)، (الاستقرار النقدي)، (السياسة النقدية والاستقرار النقدي).

المستخلص.

تُعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية، التي تسعى السلطة النقدية من خلالها الى تحقيق اهم اهدافها الاقتصادية والمتمثلة في الاستقرار النقدي.

كما يعرف الاستقرار النقدي على انه تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي لتلافي حدوث الازمات الاقتصادية والنقدية، ولأنه من الفرضيات الفاعلة، قادنا الامر الى اختياره موضوعاً لتفسير الاشكالية و التي تتمثل في إن السلطة النقدية في العراق لم تتمكن من تحقيق الاستقرار النقدي، مع كون إنها اعتمدت على الادوات الكمية بدلاً عن الادوات النوعية.

يهدف البحث التعرف الى السياسة النقدية هدافها وأدواتها، والتعرف الى مفهوم الاستقرار النقدي وأهدافه، ومعايير الاستقرار النقدي، فضلاً عن قياس اثر الادوات الكمية السياسة النقدية في معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي (الوصفي)، و المنهج الكمي (القياس الاقتصادي) ليؤكد صحة ما توصل اليه البحث .

و توصل البحث من خلال الاستعانة بالإنموذج القياسي (الانحدار الخطي المتعدد)، إن ادوات السياسة النقدية الكمية لم يكن لها تأثير في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة (١٩٩٩-

*بحث مستل من رسالة ماجستير.



(٢٠١٥) ماعدا حوالات الخزينة التي كان لها تأثير معنوي في الاستقرار النقدي المحتسب وعلى وفق (معيار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح).

Abstract

Monetary policy is one of the most important economic policies, The monetary authority seeks to achieve its most important economic objectives of Monetary stability .

Monetary stability is also defined as the adjustment of money supply to the level of economic activity to avoid economic and monetary crises, Because it is an active issue, it led us to choose a subject to explain the problem that the monetary authority in Iraq could not achieve monetary stability, although it relied on quantitative tools rather than qualitative tools.

The aim of the research is to identify the monetary policy objectives, tools, and to identify the monetary stability, objectives and standards of monetary stability, as well as measuring the impact of quantitative monetary policy tools on the coefficient of monetary stability In Iraq for the period (1999 - 2015).

The research was based on the qualitative (descriptive) approach and the quantitative approach (economic measure) to confirm the validity of the conclusions research.

It results standard from the test (linear regression), the research concluded that, the quantitative monetary policy tools, haven't affected the monetary stability for the period (1999 - 2015) except for treasury transfers, where were found to have a significant impact on the monetary stability calculated according to (the surplus of aggregate demand in the case of the closed and open economy in Iraq for the period 1999-2015) .

المقدمة.

كانت السياسة النقدية في العراق سياسة أسيرة للسياسة المالية، ولكن بعد حدوث التغير السياسي في اوائل عام ٢٠٠٣ وصدور قانون البنك المركزي العراقي الاخير، سعت السلطة النقدية في العراق جاهدة على تحقيق الاستقرار النقدي الذي يُعد من أهم أهدافها ، حيث إن الاقتصاد في العراق يعاني من مشكلات نقدية نتيجة الاختلال بين عرض النقود و الطلب عليها. فالنمو المتزايد في عرض النقود في الأسواق المحلية لا يتسق مع نمو الناتج المحلي الاجمالي،



لما مرّ به البلد من ظروف صعبة، فضلاً عن كونه اقتصاداً ريعياً يتأثر بما يحدث في العالم من أزمات نفطية.

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في إنّ السلطة النقدية في العراق لم تتمكن من تحقيق الاستقرار النقدي، على الرغم من تحولها من الاعتماد على الأدوات النوعية الى الأدوات الكمية، فضلاً عن تمتعها بالاستقلالية التي منحها لها قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤).

فرضية البحث.

إنّ السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، لم تتمكن من تحقيق الاستقرار النقدي حتى بعد حصول السلطة النقدية على الاستقلالية بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)

اهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في إنّ الاستقرار النقدي يُعدّ الهدف الأساس الذي تسعى السلطة النقدية الى تحقيقه عند تنفيذها لسياستها النقدية بما ينسجم مع عمل السياسة المالية الساعية الى تحقيق الاستقرار المالي، وهما بدورهما يحققان الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي.

اهداف البحث.

يهدف البحث الى:

١. التعرف الى السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.
٢. التعرف الى مفهوم الاستقرار النقدي واهدافه
٣. التعرف على معايير قياس الاستقرار النقدي.
٤. قياس أثر الأدوات الكمية السياسة النقدية في معامل الاستقرار النقدي للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).



الحدود الزمانية والمكانية للبحث.

الحدود الزمانية .

تمثلت الحدود الزمانية بالمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، لكونها تتضمن اعتماد البنك المركزي ممثلاً بالسلطة النقدية على الادوات النوعية قبل صدور قانون البنك المركزي العراقي (أمر سلطة الائتلاف المؤقتة) رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) والاعتماد على الادوات الكمية بعده .

الحدود المكانية.

البنك المركزي العراقي، بصفته المسؤول الاول والمباشر عن الاستقرار النقدي من خلال السياسة النقدية التي يتبعها.

منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي (الوصفي) و المنهج الكمي (الاقتصاد القياسي) بإستخدام إنموذج الاتحدار الخطي المتعدد لقياس اثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

هيكلية البحث.

لغرض التوصل الى هدف البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة مباحث، حيث تطرق الاول الى مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، أما المبحث الثاني فقد وضع مفهوم الاستقرار النقدي، وأهدافه، فيما تناول المبحث الثالث معايير الاستقرار النقدي، وكرس الرابع لقياس أثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، واخيراً اختتم البحث ببعض الاستنتاجات.

المبحث الاول: مفهوم السياسة النقدية، وأهدافها، وأدواتها،

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تُشير السياسة النقدية إلى الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتأثير في الظروف المالية والنقدية وغيرها في السعي لتحقيق أهداف النمو المستدام، والناتج الحقيقي، والعمالة العالية، واستقرار الاسعار (Fuentes, 2006, p31)، وعُرفت السياسة النقدية على انها واحدة من السياسات الاقتصادية التي تسعى الدول من ورائها الى تحقيق أهدافها الاقتصادية (درويش، ٢٠٠٨، ص ١١).

ومن خلال التعاريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف للسياسة النقدية يتمثل في مجموعة التدابير و الاجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية من خلال جملة ادواتها المباشرة وغير المباشرة للتأثير في المتغيرات النقدية، وغير النقدية سعياً منها لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية.

هنالك أهداف وسيطة و أهداف نهائية للسياسة النقدية:

١. الأهداف الوسيطة.

١. وتتلخص هذه الأهداف بالاتي (عزي ٢٠١٦، ص ١١٨):

- أ- المجمعات النقدية (مقاييس عرض النقود) التي تعرف على إنها مؤشرات احصائية لقياس كمية عرض النقود المتمثلة في (M_1, M_2, M_3, M_4) .
- ب- الطلب على النقود يعرف على إنه تحديد المستوى المطلوب من المقبوضات النقدية لغرض الاحتفاظ وتحديد المستوى الملائم لعرض النقود (الكتلة النقدية)
- ت- عرض النقود يستند الى تحليل عرض النقود (الكتلة النقدية) من خلال اجراء المسح النقدي والذي يعد وسيلة لتحليل المجمعات النقدية عن طريق دمج بيانات الميزانية العمومية للمصارف التجارية مع الميزانية العمومية للبنك المركزي وتوحيدها لتظهر حركة النقود واشباه النقود والتي تساعد على تحليل المتغيرات النقدية الكلية.
- ث- المضاعف النقدي يسهم في التأثير في عرض النقود من خلال متغيرين الاول قدرة المصارف التجارية على خلق النقود المصرفية و الثاني الاصدار الاول للنقود القانونية.

ج- **سعر الفائدة** يُعدّ من الاهداف الوسيطة، حيث تتخذ السلطة النقدية سعر الفائدة الحقيقي هدفاً لها إلا ان الاعتماد على سعر الفائدة هدفاً وسيطاً يتضمن الوقوع في مشكلات التضخم الذي بدوره يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر، كما إنه لا يعكس جهود السياسة النقدية وحدها وإنما يعكس عوامل السوق أيضاً.

ح- **سعر الصرف** يستخدم كهدف وسيط للسلطة النقدية، لان انخفاض اسعار الصرف يعمل على تحسين ميزان المدفوعات وإن استقراره يعد ضماناً لاستقرار البلد اتجاه الخارج.

٢. الأهداف النهائية.

٢. تتمثل الأهداف النهائية بالاتي (عزي، ٢٠١٦، ص ١١٨):

أ- تحقيق الاستقرار النقدي.

ب- استقرار سعر الصرف العملة المحلية.

ت- تشجيع النمو الاقتصادي.

ث- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة .

ج- تحقيق التوازن الخارجي.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية.

١. الادوات الكمية.

أ- نسبة الاحتياطي القانوني.

٣. تُعد من أدوات السياسة النقدية الهامة إلا أنها لا تُشكل أداة فاعلة للرقابة المصرفية، فقد تبنى البنك المركزي توجهات جديدة تتسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على عرض النقود من خلال التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) (الرفيعي، ٢٠٠٧، ص ١٥٢)، حيث يطلب البنك المركزي من المصارف التجارية وتنفيذاً للسياسة النقدية في العراق وبناءً على اللوائح القانونية والتنظيمية بهذا الشأن، أن تحتجز نسبة محددة من ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي (الشبيبي، ٢٠١٣، ص ٥٢)، كما استخدمت هذه الاداة ضمن تطبيقات السياسة النقدية بعد عام (٢٠٠٣)، حيث شهدت اختلافاً ملحوظاً في اسلوب التطبيق بعد القانون الاخير للبنك المركزي العراقي، وانعكس الاختلاف في التطبيق على فاعليتها بعد تحولها من اداة رقابية الى اداة كمية للسياسة النقدية (حسن، ٢٠٠٧، ص ٨٤).

وقد حُدِّدت نسبة الاحتياطي القانوني بعد عام (٢٠٠٣) بـ (٢٥ بالمئة) واستمرت هذه النسبة حتى شهر ايلول عام (٢٠٠٧)، حيث ارتفعت النسبة الى (٧٥ بالمئة) من الودائع الحكومية، فضلاً عن ودائع القطاع الخاص التي حددت نسبتها (٢٥%) توزعت بين (٢٠%) تودع لدى البنك المركزي و (٥%) في خزائن المصرف، أما في ايلول عام ٢٠١٠ فقد انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، حيث بلغت (١٥ بالمئة) لكل من الودائع الحكومية والقطاع الخاص متمثلة في (١٠ بالمئة) تودع لدى البنك المركزي و (٥ بالمئة) في خزائن المصرف واستمرت حتى كانون الاول (٢٠١٥) وهذا يدل على إن توجه البنك المركزي نحو اتباع سياسة نقدية توسيعية (المركزي، ٢٠٠٣-٢٠١٥).

ب- سياسة سعر إعادة الخصم.

٤. تُعدّ من أبرز وأهم الأدوات الكمية، المستخدمة في الحد من التضخم والسيطرة على عرض النقود والحفاظ على قيمة الدينار العراقي، فضلاً عن جذب المدخرات والتأثير بكمية النقود المصرفية، وقد باشر البنك المركزي العمل بسعر السياسة في كانون الثاني عام (٢٠٠٥) بمعدل (٧ بالمئة)، واستمر سعر سياسة إعادة الخصم بالارتفاع ليحقق اعلى معدل حدده البنك المركزي العراقي بعد عام (٢٠٠٦)، حيث استقر عند (٢٠ بالمئة) بداية كانون الثاني عام (٢٠٠٧)، ثم عاد بعد ذلك عام (٢٠١١) ليثبت عند سعر (٦ بالمئة) حتى عام (٢٠١٥) (دخيل، ٢٠١٦، ص ٣٦٧)، حيث عمّدت السلطة النقدية من خلال سياستها الى تغيير سعر إعادة الخصم (سعر السياسة) وسعر الفائدة قصيرة الأجل، وذلك للتأثير في عرض النقود، بوصفه سعراً تأشيرياً، فهناك نوعان من التسهيلات تحمل أسعاراً فائدة لها صلة بسعر السياسة تتمثل في تسهيلات الايداع والاقتراض القائمة، أي سعر فائدة يتذبذب ما بين الإيداع لدى البنك المركزي أو الاقتراض منه لمدة استحقاق محددة. إذ أن هذا الهامش يُعدّ ضرورياً لتشجيع المصارف التجارية بتطوير سقوق وإدارة عرض النقود (الرفيعي، ٢٠٠٧، ص ٩١ و ١٣٩).

ت- عمليات السوق المفتوحة.

سعت السلطة النقدية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) الى تحقيق الاهداف التي أوكلت اليها بموجب قانون البنك المركزي العراقي الاخير رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) والمتمثلة في الحفاظ على استقرار السعر المحلي وتعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي يستند الى السوق من خلال تفعيل عمل اداة عمليات السوق المفتوحة والتي نصت عليها المادة (٢٨) من



هذا القانون و نظراً لعدم توافر الشروط اللازم لتنفيذ عمل تلك الاداة، فقد تم استحداث نافذتين هما:-

١. نافذة العملة الاجنبية.

تعد أول أداة تم استحداثها من قبل السلطة النقدية في العراق لبيع وشراء العملة الأجنبية، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤ ولا يزال العمل بها مستمراً (الرفيعي، ٢٠٠٧، ص ١٣٥) لتحقيق الاهداف الاتية (الرفيعي، ٢٠٠٧، ص ١٣٧-١٣٨):

- أ- المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.
- ب- تنشيط سوق النقدي الثانوي بين المصارف.
- ت- تحقيق الترابط بين سعر الصرف وسعر الفائدة.
- ث- تحسين سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في سوق الصرف إذ كان بحدود (٣٠٠٠) دينار عراقي لكل دولار خلال الحرب الأخيرة وربما أكثر.
- ج- فتح المجال أمام المصارف لاستثمار موجوداتها النقدية نظراً لغياب الفرص الاستثمارية الكبيرة وتمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان خارج العراق لاستيراد البضائع المختلفة.
- ح- تمكين زبائن المصارف أنفسهم من استثمار ودائعهم لديها لشراء العملة الأجنبية من خلال المصارف ذاتها.

٢. نافذة الاوراق المالية.

٥. بدأ البنك المركزي العراقي يمارس دوره في نافذة الاوراق المالية المتمثلة (بحالات الخزينة) من خلال بيع وشراء الاوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٨، للتحكم في عرض النقود وتحقيق الاستقرار النقدي، ويقوم نيابة عن وزارة المالية في الاشراف على البيع

٦. والشراء لها في السوق الاولي، وبيعها فيما بعد في السوق الثانوي من اجل زيادة فاعلية العمق المالي، و لتحقيق البنك المركزي العراقي لأهدافه، فإنه يقوم بإداء عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المجازة او مع الوسطاء الماليين الحاصلين على ترخيص في المشاركة وحسب القواعد المنصوص عليها (الشبيبي، ٢٠١٣، ص ٥١)، وتتلخص الاهداف من وراء هذه النافذة بالاتي (الرفيعي، ٢٠٠٧، ص ١٦٦):-

أ- توليد حالة من الاستقرار في توافر السيولة لدى المصارف التجارية ضمن اسعار تسهيلات الايداع والاقراض للبنك المركزي.

ب- تنشيط حركة السوق القصيرة الأجل.

ت- امتصاص فائض عرض النقود.

ث- أداة لتمويل نفقات الدولة .

٢. الادوات النوعية.

عَدَت السلطة النقدية الى استخدام الادوات الكمية مع قلة اعتمادها على الادوات النوعية تجسيداََ لاهدافها الجديدة بتفعيل قوى السوق (حسن، ٢٠٠٧، ص ٨٥)، لكن واقع السياسة النقدية في العراق لا تعمل بعيداً عن الادوات النوعية، حيث يتجسد دورها في سياسة التعليمات والتوجهات والافناع الادبي التي تمارسه مع المصارف التجارية وحثها على خفض أسعار الفائدة المستوفاة على الائتمان النقدي الممنوح وتشجيعها بما يخدم النشاط التنموي لأقتصاد البلد (قاسم، ٢٠١٢، ص ٣١)، فضلا عن دورها في الاشراف والمتابعة لأنشطة المصارف التجارية و تطبيقاً للقوانين ذات الصلة والتي تتمثل في قانون غسيل الاموال ومكافحة الارهاب رقم (٩٣) لعام (٢٠٠٤) وخاصة في التعامل مع المصارف السورية الوهمية (الاوفشور)* (التشريعات، <http://www.iraqlid.iq>).

* الاوفشور تعرف على إنها المصارف الخارجية التي ترتبط مع السوق السوداء والجرائم المنظمة عن طريق التهرب الضريبي وغسيل الاموال وليس عليها اي نوع من الالتزامات القانونية للأنشطة التي تمارسها لانها محمية بنظام سرية الاعمال..

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار النقدي.

أولاً: مفهوم الاستقرار النقدي.

يُعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والاستقرار في سعر الصرف، فضلاً عن توافر هيكل أسعار فائدة ملائم للاقتصاد (بن عبدة وسليم، ٢٠١٦، ص ٢٢).

ويُعرف على أنه تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي السيطرة على عرض النقود بما يتناسب ومستوى النشاط الاقتصادي لتلافي حدوث الازمات الاقتصادية والنقدية، ومن ثم يترتب عليه تحقق الاستقرار الاقتصادي (عبد الحميد، ٢٠٠٧، ص ٢٧٥). وبالمفهوم المبسط إن الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي هما وجهان لعملة واحدة، أي تتوازي حالتها في الاقتصاد بالاستقرار أو عدمه (بقرف، <http://w.w.w.almandeb.news>).

ثانياً: أهداف الاستقرار النقدي.

تستند أهداف الاستقرار النقدي إلى أهداف السياسة النقدية، ومن ثم إلى أهداف السياسة الاقتصادية، أي أنه يهدف إلى تحقيق الأهداف المحورية الأربعة، والتي تسمى بالمرجع السحري والمتمثلة وهي كالآتي :

١. يُعد الاستقرار في المستوى العام للأسعار هدفاً أساسياً من أهداف الاستقرار النقدي، ومن ثم أهداف السياسة النقدية، لأنه يؤدي إلى تحقيق التوازن، ومن ثم تحقق الاستقرار الاقتصادي (طاقة وعجلان، ٢٠٠٩، ص ٣٦١).
٢. يهدف الاستقرار النقدي إلى تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية (عبد الحميد، ٢٠١٣، ص ٩٥-٩٦).
٣. يعمل الاستقرار النقدي على إبقاء سعر الفائدة منخفضاً ليؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان ومن ثم الاستثمار ولزيادة معدل النمو الاقتصادي (الجنابي، ٢٠١٤، ص ٢٦٨).
٤. يهدف إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقود وأثره السلبي على قيمة العملة الوطنية واحتفاظ السلطة النقدية بالاحتياطيات الأجنبية وعدم التوسع المفرط في اقراض الحكومة ومن ثم تشجيع الصادرات أي زيادة تصدير السلع المحلية (الجنابي، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢).

ثالثاً معايير الاستقرار النقدي.

١. معيار معامل الاستقرار النقدي.

توجد طرائق عدة لاحتساب معامل الاستقرار النقدي، تتمثل في الآتي:

أ- الفرق بين معدل التغير في عرض النقود و معدل التغير في الناتج المحلي
الاجمالي الحقيقي

أي أن:-

معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في عرض النقود
معدل التغير في الناتج المحلي
الاجمالي الحقيقي

ويُعبّر عنه بالصيغة الرياضية الآتية (القطابري، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢):

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \quad (1) \dots\dots$$

فعند احتساب معامل الاستقرار النقدي استناداً إلى هذه الصيغة، وإذا كانت نتيجة الاحتساب صفراً فتفسير ذلك إن اقتصاد ذلك البلد يتمتع بالاستقرار النقدي، أما إذا كانت النتيجة أكبر من الصفر، فهذا يعني إن الاقتصاد يعاني من حالة التضخم، وتعتمد حدة التضخم على اقترابه من العدد الصحيح الموجب، إما إذا كانت نتيجة الفرق بين معدل التغير في عرض النقود ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي اقل من الصفر (مقدار سالب) فمعنى ذلك إن الاقتصاد يتعرض إلى حالة من الركود أو الانكماش وتعتمد قوة وضعف الانكماش على قرب أو بعد المقدار السالب من /عن الصفر(الحجاز، ٢٠١٢، ص ٢٨٠).

ب- معدل التغير في عرض النقود إلى معدل التغير في الناتج المحلي
الاجمالي الحقيقي.

أي إن:-

معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في عرض النقود
معدل التغير في الناتج المحلي
الاجمالي الحقيقي.

و يُعبّر عنه بالصيغة الرياضية الآتية (الحجاز، ٢٠١٢، ص ٢٨٠).



$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

أي أنه ذات صيغة تركيبية للمقارنة بين تطور كمية وسائل الدفع ومع كمية المعاملات في المجتمع (حسين، ١٩٨٨، ص ١٦٩).

ت- معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي النقدي الى معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

أي إن:-

$$\text{معدل التغير في الناتج المحلي} \div \text{معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي} = \text{معيار الاستقرار النقدي}$$

ويُقاس معيار معامل الاستقرار النقدي من معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي (النقدي) ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (الحقيقي) والذي يشار اليه بالمرونة الداخلية لمعامل الاستقرار النقدي (الزبيدي، ٢٠١١، ص ٢٤٤).

ويعبر عنه بالصيغة الرياضية الآتية (عبادي، ٢٠١٤، ص ٣٥):

$$B = \frac{\Delta CB}{CB} \div \frac{\Delta Y}{Y} \quad (3) \dots\dots$$

ث- معدل التغير في عرض النقود الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار.

أي إن:-

$$\text{معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار} \div \text{معدل التغير في عرض النقود} = \text{معيار الاستقرار النقدي}$$

ويعبر عنه بالصيغة الرياضية الآتية:

حيث إن (الافندي، ٢٠١٤، ص ٤٣٤) :

$$B = \frac{\Delta M}{M} \div \frac{\Delta P}{P} \quad (4) \dots\dots$$

فإذا كان معيار معامل الاستقرار النقدي (المحتسب على وفق ب، ت، ث) مساوياً الى الواحد الصحيح فهذا يدل على وجود استقرار نقدي، أما عندما يكون المعيار مقداره اكبر من الواحد الصحيح فإن الاقتصاد يكون في حالة التضخم وتعتمد حدته على القرب من الواحد والبعد عنه، حيث كلما ابتعد عن الواحد الصحيح زادت حدة التضخم، أما اذا انخفض المقدار عن الواحد الصحيح فإنه يُعد مؤشراً عن حالة الانكماش وتعتمد قوته على البعد أو القرب عن / من الواحد الصحيح (القطايري، ٢٠٠٩، ص ٢٦٣).

٢. معيار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح.

أ- معيار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق.

ينشأ فائض الطلب الكلي في الاقتصاد المغلق من تفوق الانفاق الكلي أو الطلب الفعال على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) أو الدخل الحقيقي (قريصة، ١٩٨٤، ٢٥٦)، كما يوضح فائض الطلب الكلي في الاقتصاد المغلق استبعاده لأي أثر للمعاملات الخارجية (صادرات - استيرادات (E)) (الحمادي، ٢٠١٧، ص ١١٨)، ويمكن احتسابه على وفق الصيغة الرياضية الآتية (الحمادي، ٢٠١٧، ص ١١٨):

$$D_e = \text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي} + C_g (\text{الانفاق الحكومي}) + C_p (\text{الانفاق العائلي}) - GDP - I (\text{الاستثمار})$$

ب- معيار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المفتوح.

يأخذ هذا المعيار الاسعار النسبية لكل من الاستيرادات والصادرات في قياس فائض الطلب الكلي بنظر الاعتبار، اي يتعامل مع مكونات ميزان المدفوعات (الحمادي، ٢٠١٧، ص ١٢٠)، حيث باخذ صافي المعاملات الخارجية التي يقوم بها البلد مع البلدان الاخرى، اي تمثل صافي الصادرات، لذا فإن الاستثمار في المخزون السلعي: يتمثل في الصادرات - الاستيرادات (صافي المعاملات الخارجية (E)) (داود، ٢٠١٦، ص ٨١)، ويمكن بالصيغة الرياضية الآتية (الحمادي، ٢٠١٧، ص ١٢٠):

$$D_e = (C_p + C_g + I + E) - GDP$$

يتضح من ذلك، انه بالامكان قياس معامل الاستقرار النقدي بالاعتماد على فائض الطلب الكلي، حيث يتناسب الطلب على النقود طردياً مع الطلب على السلع والخدمات وعكسياً مع

العرض الكلي، لذا فإن معيار معامل الاستقرار النقدي يتحدد عندما يكون الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي يساوي صفراً، أما إذا كان أكبر من صفر فإن اقتصاد البلد يكون في حالة تضخم، وتعتمد شدة التضخم على درجة ابتعاد مقدار فائض الطلب الكلي عن الصفر، أما عندما يكون الاقتصاد في حالة الركود أو الانكماش فإن معامل الاستقرار يكون أقل من الصفر (مقدار سالب)، وإن قوة وضعف حالة الانكماش تتحدد ببعد أو قرب المقدار السالب لفائض الطلب الكلي عن أو من الصفر (الحجاز، ٢٠١٢، ص ٢٨٠).

٣. معيار فائض عرض النقود.

يرتكز هذا المعيار على نظرية النقوديين الجدد، حيث أكد فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السياسة النقدية في تحديد الكمية المثلى لعرض النقود، أي أن ارتفاع متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية عرض النقود يكون وراء ارتفاع الأسعار (غزلان، ٢٠٠٠، ص ٣٨٣).

ويعرف على أنه معيار الإفراط النقدي و يتناول دراسة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي لغرض التوصل إلى عرض النقود المثالي في الاقتصاد، أي كل زيادة عن هذا المقدار تشارك في زيادة معدل التضخم (كنعان، ٢٠١١، ص ٣٦١).

ويُعرف أيضاً على أنه الفرق بين إجمالي الزيادة السنوية في عرض النقود والزيادة غير التضخمية في عرض النقود، والتي تقاس بحاصل ضرب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في كمية عرض النقود مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كالآتي (الرفيعي، ٢٠١٠، ص ١٢٨):

معيار فائض عرض النقود = الزيادة السنوية عرض النقود - الزيادة غير التضخمية في عرض النقود

الزيادة غير التضخمية في عرض النقود = التغير GDP بالأسعار الثابتة

عرض النقود

× الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

و يجب في هذا المعيار ضرورة التناسب بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (R-GDP) لتخفيف الضغوط التضخمية، ويهدف إلى بيان أن هناك نسبة معينة من كمية عرض النقود إلى إجمالي الناتج المحلي يميل الأفراد للاحتفاظ بها،

تتناسب طردياً مع الزيادة في R-GDP، وعندما تفوق نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود الزيادة المتحققة في R-GDP، فإن هذا يُولدّ ضغوطاً تضخميةً، أما اذا كانت اقل، فإن ذلك يدل على حدوث الانكماش (الرفيعي، ٢٠١٠، ص ١٢٨).

المبحث الثالث: معايير الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

أولاً: معيار معامل الاستقرار النقدي.

١. احتساب معامل الاستقرار النقدي من خلال معدل التغير في عرض النقود الواسع و معدل التغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

نلاحظ من الجدول (١) إن الاقتصاد العراقي طيلة المدة (١٩٩٩-٢٠١٥) كان يعاني من انعدام الاستقرار النقدي، أي كان متذبذباً بين التضخم والانكماش .

ففي عام (٢٠٠٠) بلغ معامل الاستقرار النقدي (١٣.٤٥) و (٠.٢١) وهذا يدل على إن الاقتصاد كان يعاني من الانكماش في ذلك العام، لكون معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) اكبر من معدلات النمو في عرض النقود، ثم اخذ معامل الاستقرار بالارتفاع، حيث بلغ (٢٦.٦٥) و (١٦.٠٦) عام (٢٠٠١) واستمر بالارتفاع حتى بلغ (١٥٢.٠٤) و (٣.٨٥) عام (٢٠٠٤)، وهذا يدل على تزايد الضغوط التضخمية نتيجة للظروف التي مرّ بها الاقتصاد من تداعيات الحرب على العراق في عام (٢٠٠٣) أما في عام (٢٠٠٥) إذ بلغ (١٨.١٥) و (١١.٨٠) أي معنى ذلك انخفاض الضغوط التضخمية التي كان يعاني منها الاقتصاد، وذلك للاجراءات المشددة المتبعة من قبل السلطة النقدية والمتمثلة في تفعيل دور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في السيطرة على كمية عرض النقود التي نص على العمل بموجبها قانون البنك المركزي الاخير رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤)، لكن في عام (٢٠٠٦) استمرت الضغوط التضخمية حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي (٣٧.٩٢) و (٧.٧٢)، ثم اخذت بالانخفاض حتى عام (٢٠٠٨)، اذ بلغ معامل الاستقرار النقدي (٢١.٣١) و (٣.٥٩) كان سبب هذا الانخفاض يعود الى اسباب خارجية تتمثل في الازمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها تظهر عام (٢٠٠٧).

وفي عامي (٢٠٠٩) و (٢٠١٠) ظهرت الضغوط التضخمية وهذا ما يوضحه معامل الاستقرار النقدي، حيث بلغ (٢٦.٧٤) و (٢٦.٥٠)، (٨.٩١) و (٥.١٤) على التوالي، ولكن في عام (٢٠١١) انخفضت معدلات التضخم لانخفاض معدلات نمو عرض النقود من (٣٢.٩٠) في عام (٢٠١٠)، حيث وصل الى (١٩.٥٣) و (٢.٥٩) في



عام (٢٠١١)، بسبب ارتفاع في معدلات نمو النشاط الاقتصادي والمتمثلة في معدلات نمو الناتج المحلي

جدول (١)

السنة	عرض النقود الواسع M_2	معدل التغير في عرض النقود $\frac{\Delta M_2}{M_2}$	الناتج المحلي الاجمالي Y	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي $\frac{\Delta Y}{Y}$	معامل الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta M_2}{M_2} - \frac{\Delta Y}{Y}$	معامل الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta M_2}{M_2}$
١٩٩٩	٢.١٩٠	_____	٩٥.٩٧١	_____	_____	-----
٢٠٠٠	٢.٢٦٦	٣.٤٧	١١٢.٢٠٩	١٦.٩٢	(١٣.٤٥)	٠.٢١
٢٠٠١	٢.٩١٠	٢٨.٤٢	١١٤.١٩١	١.٧٧	٢٦.٦٥	١٦.٠٦
٢٠٠٢	٣.٩٠٨	٣٤.٣٠	١٠٤.٨٢٣	(٨.٢٠)	٤٢.٥٠	(٤.١٨)
٢٠٠٣	٤.٠١٢	٢.٦٦	٦٦.٣٩٨	(٣٦.٦٦)	٣٩.٣٢	(٠.٠٧)
٢٠٠٤	١٢.٢٥٤	٢٠٥.٤٣	١٠١.٨٤٥	٥٣.٣٩	١٥٢.٠٤	٣.٨٥
٢٠٠٥	١٤.٦٨٤	١٩.٨٣	١٠٣.٥٥١	١.٦٨	١٨.١٥	١١.٨٠
٢٠٠٦	٢١.٠٨٠	٤٣.٥٦	١٠٩.٣٩٠	٥.٦٤	٣٧.٩٢	٧.٧٢
٢٠٠٧	٢٦.٩٥٦	٢٧.٨٧	١١١.٤٥٦	١.٨٩	٢٥.٩٨	١٤.٧٥
٢٠٠٨	٣٤.٩٢٠	٢٩.٥٤	١٢٠.٦٢٧	٨.٢٣	٢١.٣١	٣.٥٩
٢٠٠٩	٤٥.٤٣٨	٣٠.١٢	١٢٤.٧٠٣	٣.٣٨	٢٦.٧٤	٨.٩١
٢٠١٠	٦٠.٣٨٦	٣٢.٩٠	١٣٢.٦٨٧	٦.٤٠	٢٦.٥٠	٥.١٤
٢٠١١	٧٢.١٧٨	١٩.٥٣	١٤٢.٧٠٠	٧.٥٥	١١.٩٨	٢.٥٩



	٢٠١٢	٧٥.٤٦٦	٤.٥٦	١٦٢.٥٨٨	١٣.٩٤	(٩.٣٨)	٠.٣٣
(ملئاً، دينار /	٢٠١٣	٨٧.٦٨٠	١٦.١٨	١٧٤.٩٩٠	٧.٦٣	٨.٥٥	١٢
	٢٠١٤	٩٠.٧٢٨	٣.٤٨	١٧٣.٨٧٣	(٠.٦٤)	٤.١٢	(٥.٤٤)
	٢٠١٥	٨٢.٥٩٥	(٨.٩٦)	١٦٩.٦٣١	(٢.٤٤)	(٦.٥٢)	٣.٦٧

احتساب معامل الاستقرار النقدي من خلال معدل التغير في عرض النقود الواسع و معدل التغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (٢٠١٥-١٩٩٩).

المصدر:-

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، للمدة (٢٠١٥-١٩٩٩).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (٢٠١٥-١٩٩٩).
- الاعمدة (٢)، (٤)، (٥) تم احتسابها من قبل الباحثة.
- الارقام داخل الاقواس () تعني اشارتها سالبة.

الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، حيث بلغت (٧.٥٥) عام (٢٠١١) بعد أن كانت (٦.٤٠) عام (٢٠١٠) وفي عام (٢٠١٢) حدث انكماش، حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي (-٩.٣٨) و (٠.٣٣) وسبب ذلك يتمثل في كون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) اعلى من معدل نمو عرض النقود في ذلك العام، أما في عام (٢٠١٣) فقد ارتفع معامل الاستقرار النقدي وبلغ (٨.٥٥) و (٢.١٢) اي اصبح الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية، سببها ان معدلات نمو عرض النقود كانت اكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) .

في حين بلغ معامل الاستقرار النقدي (٤.١٢) و (-٥.٤٤) عام (٢٠١٤)، وهذا يدل على انخفاض الضغوط التضخمية نتيجة لحدوث الازمة المالية الداخلية، بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً، ومن ثم انخفاض الايرادات من العملة الاجنبية، أي انخفاض حصة الصادرات النفطية، التي تعدّ مورد الاقتصاد الريعي .

أما في عام (٢٠١٥) فقد بلغ معامل الاستقرار النقدي (-٦.٥٢) و (٣.٦٧)، معنى ذلك أن الاقتصاد يعاني حالة عدم الاستقرار اي وجود ضغوط تضخمية مع وجود انخفاض في فائض السيولة في الاقتصاد وكان السبب بسبب السياسة التقشفية التي اعتمدتها الحكومة .
٢. معدل التغير في إجمالي الائتمان المصرفي الى معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

يتضح من الجدول (٢) إن معامل الاستقرار النقدي المستند الى العلاقة بين معدل الزيادة في الائتمان المصرفي النقدي ومعدل الزيادة (النمو) في النشاط الاقتصادي والمعبر عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال المدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، كان له اعلى مقدار عام (٢٠٠٥) بلغ (٦٤.٣٦) في حين كان اقل مقدار له عام (٢٠١٤)، حيث بلغ (-٢١.٧٥)، كما يتضح خلال مدة البحث لم يتحقق استقرار نقدي في الاقتصاد العراقي، وانما كان يتذبذب بين حالة التضخم والانكماش، واتسم عاما (٢٠٠٤ و ٢٠١٣) بحالة قريبة من حالة الاستقرار النقدي، حيث بلغ (٠.٦٢) و (٠.٧٠) على التوالي.

ففي عام (٢٠٠٠) بلغ معامل الاستقرار النقدي (٩.٠٩) وهذا دليل على ان الاقتصاد العراقي كان يعاني من التضخم، واستمر بالارتفاع عام (٢٠٠١) حتى بلغ



جدول (٢)

معدل التغير في الائتمان المصرفي النقدي/ معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)

(مليار دينار)

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي CB	معدل التغير في الائتمان المصرفي $\frac{\Delta CB}{CB}$ %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة Y	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة $\frac{\Delta Y}{Y}$ %	معامل النقدي = $B = \frac{\Delta CB}{CB} \div \frac{\Delta Y}{Y}$	الاستقرار
١	٢	٣	٤	٥		
١٩٩٩	٦٧	—	٩٥.٩٧١	—	—	—
٢٠٠٠	١٧٠	١٥٣.٧٣	١١٢.٢٠٩	١٦.٩٢	٩.٠٩	
٢٠٠١	٢٤٣	٤٢.٩٤	١١٤.١٩١	١.٧٧	٢٤.٢٦	
٢٠٠٢	٦٤٥	١٦٥.٤٣	١٠٤.٨٢٣	(٨.٢٠)	(٢٠.١٧)	
٢٠٠٣	٦٢١	(٣.٧٢)	٦٦.٣٩٨	(٣٦.٦)	٠.١٠	
٢٠٠٤	٨٢٥	٣٢.٨٥	١٠١.٨٤٥	٥٣.٣٩	٠.٦٢	
٢٠٠٥	١.٧١٧	١٠٨.١٢	١٠٣.٥٥١	١.٦٨	٦٤.٣٦	
٢٠٠٦	٢.٦٦٥	٥٥.٢١	١٠٩.٣٩٠	٥.٦٤	٩.٧٩	
٢٠٠٧	٣.٤٥٩	٢٩.٧٩	١١١.٤٥٦	١.٨٩	١٥.٧٦	
٢٠٠٨	٤.٥٨٧	٣٢.٦١	١٢٠.٦٢٧	٨.٢٣	٣.٩٦	
٢٠٠٩	٥.٦٩٠	٢٤.٠٥	١٢٤.٧٠٣	٣.٣٨	٧.١٢	
٢٠١٠	١١.٧٢١	١٠.٥٩٩	١٣٢.٦٨٧	٦.٤٠	١٦.٥٦	



٢٠١١	٢٠.٣٤٤	٧٣.٥٧	١٤٢.٧٠٠	٧.٥٥	٩.٧٤
٢٠١٢	٢٨.٤٣٩	٣٩.٧٩	١٦٢.٥٨٨	١٣.٩٤	٢.٨٥
٢٠١٣	٢٩.٩٥٢	٥.٣٢	١٧٤.٩٩٠	٧.٦٣	٠.٧٠
٢٠١٤	٣٤.١٢١	١٣.٩٢	١٧٣.٨٧٣	(٠.٦٤)	(٢١.٧٥)
٢٠١٥	٣٦.٧٥٣	٧.٧١	١٦٩.٦٣١	(٢.٤٤)	(٣.١٦)

المصدر:-

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية المديرية، العامة للأحصاء والابحاث، للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)
- الاعمدة (٢)،(٤)،(٥) تم احتسابها من قبل الباحثة.
- الارقام داخل الاقواس () تعني إشارتها سالبة.
- (٢٤.٢٦)، حيث زادت الضغوط التضخمية لكون التغير في معدل نمو الائتمان المصرفي النقدي والذي بلغ (٤٢.٩٤) لايتسق مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، حيث بلغ (١.٧٧) وفي عام (٢٠٠٢) بلغ معامل الاستقرار النقدي (-٢٠.١٧) على الرغم من ارتفاع في معدلات نمو الائتمان المصرفي النقدي والتي بلغت (١٦٥.٤٣) بعد ان كانت (٤٢.٩٤) في عام (٢٠٠١) مقابل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، حيث بلغت (-٨.٢٠) بعد ان كانت (١.٧٧) عام (٢٠٠١) وكل هذا يعود الى الظروف الاقتصادية والسياسية من ناحية والاختلالات الهيكلية. وتخلف الجهاز المصرفي والعادات المصرفية في الاقتصاد، فضلاً عن إن السياسة النقدية كانت سياسة تكيفية تتكيف مع السياسة المالية وأسيرة لها. أما في عام (٢٠٠٣) فبلغ معامل الاستقرار النقدي (٠.١٠) أي إن الاقتصاد كان يعاني من ركود اقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الائتمان المصرفي النقدي الممنوح خلال العام ذاته (-٣.٧٢) بينما عام (٢٠٠٢) بلغ (١٦٥.٤٣) أما معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) فقط اخذت بالانخفاض هي الاخرى وبلغت (-٣٦.٦٦) بعد ان كانت (-٨.٢٠) عام

(٢٠٠٢)، أي بمعنى ذلك إن معدلات نمو الائتمان المصرفي النقدي انخفضت بدرجة اكبر بكثير من انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (R-GDP) .

أما عام (٢٠٠٤) فقد بلغ معامل الاستقرار النقدي (٠.٦٢) وهو قريب من حالة الاستقرار النقدي، والسبب في ذلك يتمثل في ازدياد معدلات نمو الائتمان المصرفي النقدي متسقة بدرجة اقل من معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث بلغت (٣٢.٨٥) و (٥٣.٣٩) على التوالي لعام (٢٠٠٤) ، لكون الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية كانت اجراءات تقييدية (انكماشية).

وقد بلغ معامل الاستقرار النقدي عام (٢٠٠٥) اعلى مقدار له، حيث بلغ (٦٤.٣٦) وهذا يدل على تعرض الاقتصاد الى ضغوط تضخمية عالية نتيجة للسياسة التوسعية المتبعة من قبل السياسة النقدية والمالية للنهوض بالاقتصاد العراقي واصلاح ما دمرته الحروب، فقد ارتفعت معدلات نمو الائتمان المصرفي النقدي، حيث بلغت (١٠٨.١٢) وفي الوقت نفسه لا تزال القطاعات الانتاجية تعاني من التدهور فكانت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) منخفضة، حيث بلغت (١.٦٨) واستمرت الضغوط التضخمية حتى عام (٢٠١٢)، حيث بلغت (٢.٨٥) أما في عام (٢٠١٣) فقد اقترب الاقتصاد العراقي من حالة الاستقرار النقدي، حيث بلغ معامل الاستقرار (٠.٧٠) وذلك لكون معدلات النمو في الائتمان المصرفي النقدي تقترب نوعاً ما من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، حيث بلغت (٥.٣٢) و (٧.٦٣) على التوالي للعام نفسه. أما في عامي (٢٠١٤) و (٢٠١٥) يشير الجدول الى إن معامل الاستقرار النقدي فيهما كان قد بلغ (-٢١.٧٥) و (-٣.١٦) على التوالي على الرغم من ارتفاع معدلات نمو الائتمان المصرفي النقدي وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاحمالي الحقيقي (R-GDP)، وهذا يعني إن الاقتصاد كان يعاني من الانكماش ولكن درجة الانكماش عام (٢٠١٤) اكثر حدة منه في عام (٢٠١٥)، وذلك لحدوث الازمة المالية الداخلية (المحلية)، بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً وبشكل كبير جداً وتأثر الصادرات العراقية من النفط الذي يمثل المورد الرئيس للاقتصاد، وبذلك انخفضت الايرادات فحدثت شحة في الموارد المالية وكذلك السياسات الاصلاحية المتبعة من قبل الحكومة (السياسة التقشفية) .

٣. معدل التغير في عرض النقود الواسع الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

بوضح الجدول (٣) أن معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥) المستند الى العلاقة بين معدل التغير في عرض النقود الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار، حيث كان معامل الاستقرار النقدي عام (٢٠٠٠) قد بلغ (٠.٧٣) وهذا يدل على أن الاقتصاد العراقي كان يتمتع بالاستقرار النقدي، وذلك لأن معدلات نمو عرض النقود الواسع والتي بلغت (٣.٤٧) تقترب من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) والتي بلغت (٤.٧٦).

أما في عامي (٢٠٠١) و (٢٠٠٢) فقد ارتفع معامل الاستقرار النقدي وبلغ (١.٦٨) و (١.٨٢) على التوالي لكلا العامين، وهذا يشير الى ظهور بوادر الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي، وذلك بسبب التهديدات العالمية للعراق بشن الحرب عليه لادعائها امتلاكه اسلحة دمار شامل .

أما في عام (٢٠٠٣) فقد اصاب العراق حالة من الانكماش وهذا ما يؤكد معامل الاستقرار النقدي، حيث بلغ (٠.٠٨) وذلك لأن معدلات نمو عرض النقود الواسع كانت اقل بكثير من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، حيث كان الاقتصاد العراقي في ذلك العام يعتمد على ما متوفر من العام السابق، وذلك لتعطل اجهزة ومؤسسات الدولة كافة وتعرضها للدمار في اثناء الاحتلال الامريكي، أما في عام (٢٠٠٤) فقد اخذت معدلات النمو في عرض النقود الواسع تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، وهذا يوضحه معامل الاستقرار النقدي الذي بلغ (٧.٥٣) معنى ذلك زيادة الضغوط التضخمية، بسبب الزيادة في رواتب الموظفين بشكل عام والفساد المالي الذي رافق عمليات استبدال العملة القديمة (المحلية) بالعملة الجديدة (الدولية)، وكذلك عمليات السلب والنهب الذي تلت سقوط النظام السياسي وتدمير المؤسسات والمرافق العامة في البلد، فضلاً عن الحصار المفروض على العراق قبل الاحتلال.

أما في الاعوام (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦) و (٢٠٠٧) فقد اخذ معامل الاستقرار النقدي يقترب من الاستقرار حيث بلغ (٠.٥٤) و (٠.٨٢) و (٠.٩٠) على التوالي، وذلك نتيجة السياسة النقدية (التقييدية) الانكماشية المتبعة من قبل السلطة النقدية الذي نص عليها قانون البنك المركزي العراقي الاخير رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)، لكن هذا الوضع لن يستمر، حيث عاد الى

الارتفاع في الاعوام (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩) و(٢٠١٠) وبلغ (٢.٣٤) و(٣.٥٧) و(١٣.٣٧) على التوالي وهذا يدل على ارتفاع الضغوط التضخمية نتيجة لنمو معدلات عرض النقود الواسع مقابل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP).

وفي عام (٢٠١١) انخفض معامل الاستقرار النقدي، حيث بلغ (٣.٤٩) بعد أن كان (١٣.٣٧) عام (٢٠١٠)، وهذا يدل على انخفاض معدلات التضخم نتيجة لانخفاض معدلات نمو عرض النقود الواسع وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (R-GDP).

وقد استمر الانخفاض في معدلات التضخم حتى بلغ معامل الاستقرار (٠.٧٥) عام (٢٠١٢)، وذلك بسبب كون معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) اخذت تقترب او تفوق بقليل معدلات النمو في عرض النقود الواسع، ثم عادت معدلات التضخم الى الارتفاع في عام (٢٠١٣)، حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي (٨.٧٠) وذلك بسبب زيادة معدلات نمو عرض النقود الواسع مقابل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، وذلك بسبب الازعاج الداخلية التي كانت في بعض المناطق وما ترتب عليها من زيادة في الانفاق العسكري، وكذلك اعادة هيكلة المؤسسات الامنية.

أما في عام (٢٠١٤) فقد انخفض معامل الاستقرار النقدي الى (١.٥٥) وذلك بسبب انخفاض معدلات نمو عرض النقود الواسع بشكل كبير جداً عن العام السابق، حيث

بلغت

جدول (٣)

معدل التغير في عرض النقود الواسع / معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار في العدة،
للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

السنة	عرض النقود الواسع M_2	معدل التغير في عرض النقود الواسع $\% \frac{\Delta M_2}{M_2}$	الرقم القياسي للأسعار P	معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار $\% \frac{\Delta P}{P}$	معامل الاستقرار النقدي $B = \frac{\Delta M_2}{M_2} \div \frac{\Delta P}{P}$
	١	٢	٣	٤	٥



١٩٩٩	٢٠١٩	١٤.٧	١٥.٤	٤.٧٦	٠.٧٣
٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٨.٤٢	١٨.٠	١٦.٨٨	١.٦٨
٢٠٠١	٢٠٠٢	٣٤.٣٠	٢١.٤	١٨.٨٩	١.٨٢
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٤٠.١٢	٢٨.٦	٣٣.٦٤	٠.٠٨
٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٢.٢٥٤	٢٠.٥٤٣	٢٧.٢٧	٧.٥٣
٢٠٠٤	٢٠٠٥	١٤.٦٨٤	١٩.٨٣	٣٦.٨١	٠.٥٤
٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢١.٠٨٠	٤٣.٥٦	٥٣.٤١	٠.٨٢
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٦.٩٥٦	٢٧.٨٧	٣٠.٨٩	٠.٩٠
٢٠٠٧	٢٠٠٨	٣٤.٩٢٠	٢٩.٥٤	١٢.٦٠	٢.٣٤
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٤٥.٤٣٨	٣٠.١٢	٨.٤٤	٣.٥٧
٢٠٠٩	٢٠١٠	٦٠.٣٨٦	٣٢.٩٠	٢.٤٦	١٣.٣٧
٢٠١٠	٢٠١١	٧٢.١٧٨	١٩.٥٣	٥.٦٠	٣.٤٩
٢٠١١	٢٠١٢	٧٥.٤٦٦	٤.٥٦	٦.٠٦	٠.٧٥
٢٠١٢	٢٠١٣	٨٧.٦٨٠	١٦.١٨	١.٨٦	٨.٧٠
٢٠١٣	٢٠١٤	٩٠.٧٢٨	٣.٤٨	٢.٢٤	١.٥٥
٢٠١٤	٢٠١٥	٨٢.٥٩٥	(٨.٩٦)	١.٤٤	(٦.٢٢)

المصدر: -

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للأحصاء والابحاث، للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

- الاعمدة (٢)، (٤)، (٥) تم احتسابها من قبل الباحثة.

- الارقام داخل الاقواس () تعني اشارتها سالبة .

(٣.٤٨). بعد ان كانت (١٦.١٨) في عام (٢٠١٣)، وذلك بسبب حدوث الازمة المالية المحلية نتيجة انخفاض اسعار النفط عالمياً، وما يترتب عليها من انخفاض في إيرادات النفط. أما في عام (٢٠١٥)، فقد استمر معامل الاستقرار النقدي بالانخفاض حتى بلغ (-٦.٢٢)، أي إن معدلات نمو عرض النقود الواسع انخفضت بشكل اكبر من انخفاض معدلات

نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية المحلية .

ثانياً: معيار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

يوضح الجدول (٤) معيار فائض الطلب الكلي في العراق في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)، والذي يُعبر عن كون الانفاق الكلي (الطلب الفعال) يفوق اجمالي الناتج المحلي الحقيقي R-GDP (الدخل الحقيقي).

ففي المدة (١٩٩٩ - ٢٠٠٤) يتضح ان معيار فائض الطلب الكلي مقدار سالب سواء في حالة الاقتصاد المغلق أوالمفتوح، وهذا يدل على حدوث عجز في الطلب الكلي ، لكن مقدار العجز يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه المدة، ويشير هذا الى حدوث انكماش في الاقتصاد، لكون الانفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال) اقل من الدخل الحقيقي.

أما في عامي (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦) فقد اخذ معيار فائض الطلب الكلي نحو الارتفاع في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح، حيث بلغ (٤٠.٤٣٦)، (٨٤.٧١٩) و (٤٠.٤٣٩)، (٨٤.٨٨١) على التوالي، وهذا يدل على أن الاقتصاد يعاني من التضخم، أي اقتصاد غير مستقر نقدياً، وذلك بسبب كون الطلب الكلي الفعال (الانفاق الكلي) يفوق العرض الكلي (الدخل الحقيقي) الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP).

أما في عام (٢٠٠٧) فقد تراجع الطلب الكلي الفعال (الانفاق الكلي) بدرجة كبيرة في حالة كل من الاقتصاد المغلق والمفتوح، حيث بلغ (٧٥.٩٤٣) و (٧٦.١٨٧) مليار دينار على التوالي بعد أن كان (١٩٤.١٠٩) و (١٩٤.٢٧١) مليار دينار عام (٢٠٠٦) مقابل تزايد في الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي R-GDP)، حيث بلغ (١١١.٤٥٦) مليار دينار بعد أن كان (١٠٩.٣٩٠) مليار دينار عام (٢٠٠٦)، وهذا ما يؤكد معيار الاستقرار النقدي المتمثل في فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح والذي بلغ (٣٥.٥١٣-) و (٣٥.٢٦٩-) بعد أن كان (٨٤.٧١٩) و (٨٤.٨٨١) على التوالي عام



جدول (٤)

معيّار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح في العراق للمدة

(١٩٩٩-٢٠١٥).

(مليار دينار)

في حالة الاقتصاد المفتوح			في حالة الاقتصاد المغلق			
السنة	الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق ١	العرض الكلي بالاسعار الثابتة GDP ٢	فائض او عجز الطلب الكلي (١) - (٢) ٣	الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المفتوح ٤	العرض الكلي بالاسعار الثابتة GDP ٥	فائض او عجز الطلب الكلي (٤) - (٥) ٦
١٩٩٩	٢١.٢٩٣	٩٥.٩٧١	(٧٤.٦٨٧)	٢١.٥١١	٩٥.٩٧١	(٧٤.٤٦٠)
٢٠٠٠	٣٣.٠٢٨	١١٢.٢٠٩	(٧٩.١٨١)	٣٣.٣٦٢	١١٢.٢٠٩	(٧٨.٨٤٧)
٢٠٠١	٧٠.٣٧٢	١١٤.١٩١	(٤٣.٨١٩)	٧٠.٧٣٨	١١٤.١٩١	(٤٣.٤٥٣)
٢٠٠٢	٥٦.٦٤٨	١٠٤.٨٢٢	(٤٨.١٧٤)	٥٦.٧٧٣	١٠٤.٨٢٢	(٤٨.٠٤٩)
٢٠٠٣	١.١٢١	٦٦.٣٩٨	(٦٥.٢٧٧)	١.٨٨١	٦٦.٣٩٨	(٦٤.٥١٧)
٢٠٠٤	٥٥.٣٠٦	١٠١.٨٤٥	(٤٦.٥٣٩)	٥٥.٢٠٩	١٠١.٨٤٥	(٤٦.٦٣٦)
٢٠٠٥	١٤٣.٩٨٧	١٠٣.٥٥١	٤٠.٤٣٦	١٤٣.٩٩٠	١٠٣.٥٥١	٤٠.٤٣٩
٢٠٠٦	١٩٤.١٠٩	١٠٩.٣٩٠	٨٤.٧١٩	١٩٤.٢٧١	١٠٩.٣٩٠	٨٤.٨٨١
٢٠٠٧	٧٥.٩٤٣	١١١.٤٥٦	(٣٥.٥١٣)	٧٦.١٨٧	١١١.٤٥٦	(٣٥.٢٦٩)
٢٠٠٨	١٧٩.١١١	١٢٠.٦٢٧	٥٨.٤٨٤	١٧٩.٣٧٠	١٢٠.٦٢٧	٥٨.٧٤٣
٢٠٠٩	١٢٩.٥٠٣	١٢٤.٧٠٣	٤.٨٠٠	١٢٩.٥١٤	١٢٤.٧٠٣	٤.٨١١
٢٠١٠	٢١٥.٧٨١	١٣٢.٦٨٧	٨٣.٠٩٤	٢١٥.٨٥٦	١٣٢.٦٨٧	٨٣.١٦٩
٢٠١١	١٨٦.١٤٦	١٤٢.٧٠٠	٤٣.٤٤٦	١٨٦.٣٩١	١٤٢.٧٠٠	٤٣.٦٩١
٢٠١٢	٢٤٤.٨٣٨	١٦٢.٥٨٨	٨٢.٢٥٠	٢٤٥.١٢١	١٦٢.٥٨٨	٨٢.٥٣٣
٢٠١٣	٣٥٣.٠٠٧	١٧٤.٩٩٠	١٧٨.٠١٧	٣٥٣.٢٣٨	١٧٤.٩٩٠	١٧٨.٢٤٨
٢٠١٤	٣٧٦.٠٦٤	١٧٣.٨٧٣	٢٠٢.١٩١	٣٧٦.٣٠٥	١٧٣.٨٧٣	٢٠٢.٤٣٢



٢٠١٥	٤٠٥.٨٦٢	١٦٩.٦٣١	٢٣٦.٢٣١	٤٠٥.٩٠٧	١٦٩.٦٣١	٢٣٦.٢٧٦
------	---------	---------	---------	---------	---------	---------

المصدر :-

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).
- العمود (١)، (٣)، (٤)، (٦) تم احتسابها من قبل الباحثة.
- الأرقام داخل الأقواس () تعني إشارتها سالبة

(٢٠٠٦)، في حين ارتفع فائض الطلب الكلي عام (٢٠٠٨) في الاقتصاد المغلق والمفتوح، وبلغ (٥٨.٤٨٤) و (٥٨.٧٤٣) على التوالي، وهذا يدل على حدوث ضغوط تضخمية نتيجة تفوق الانفاق الكلي على الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي R-GDP)، حيث بلغ (١٧٩.١١١) و (١٧٩.٣٧٠) على التوالي بعد أن كان (٧٥.٩٤٣) و (٧٦.١٨٧) مليار دينار في عام (٢٠٠٧)، أما في عام (٢٠٠٩) فقد بلغ فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح (٤.٨٠٠) و (٤.٨١١) على التوالي، وهذا يدل على أن الاقتصاد العراقي في هذا العام يتصف بالاستقرار النقدي، أي أن الانفاق الكلي يكاد يقترب من العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي R-GDP).

وفي عام (٢٠١٠) زاد معيار فائض الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح، حيث بلغ (٨٣.٠٩٤) و (٨٣.١٦٩) ومعنى ذلك إن الانفاق الكلي قد تفوق على الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي R-GDP)، وبسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (R-GDP).

أما في عام (٢٠١١)، فقد انخفض معيار فائض الطلب الكلي سواءً في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح، حيث بلغ (٤٣.٤٤٦) و (٤٣.٦٩١) على التوالي، واستمر بالارتفاع حتى عام (٢٠١٥) وبلغ (٢٣٦.٢٣١) و (٢٣٦.٢٧٦) في حالة الاقتصاد المغلق والمفتوح، وهذا بسبب الزيادة في الانفاق الكلي كانت تفوق الزيادة في الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي R-GDP)، أي العرض الكلي.

ثالثاً: معيار فائض عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

يتضح من الجدول (٥) ان الاقتصاد العراقي طيلة المدة (١٩٩٩-٢٠١٥) كان متذبذباً بين حالة التضخم وحالة الانكماش، ففي عام (٢٠٠٠) بلغ معيار فائض عرض النقود (-) ٢٤٩ وهذا يدل على أن نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود اقل من نسبة الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP)، ثم اخذ معيار فائض عرض النقود في الزيادة عام (٢٠٠٤)، حيث بلغ (٣.٩٨٨) وهذا يدل على زيادة الضغوط التضخمية، بسبب إن النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود كانت تفوق الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والتي سببها الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي اثناء الاحتلال الامريكي وسقوط النظام السياسي وما ترتب عليه من تداعيات بتدمير البنية التحتية، فضلاً عن ما رافق ذلك من عمليات السلب والنهب للممتلكات العامة ولا سيما المصارف الحكومية (العامة).

أما في عام (٢٠٠٥) فقد اخذت الضغوط التضخمية تتخف، حيث بلغ فائض عرض النقود (٢.١٨٨) وذلك نتيجة للسياسة النقدية التقيدية (الانكماشية) المتبعة من قبل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي، لكن في عام (٢٠٠٦) عادت الضغوط التضخمية الى التزايد، حيث بلغ فائض عرض النقود (٥.٢٦٩) بعد أن كان (٢.١٨٨) عام (٢٠٠٥) واستمر في التزايد، حيث بلغ فائض عرض النقود (٥.٣٧٦) عام (٢٠٠٧) بينما اخذ بالتناقص عام (٢٠٠٨)، حيث بلغ (-٥.٣١٤) على الرغم من ان الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) كانت تفوق نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود لكن هنالك اسباب خارجية تتمثل في حدوث الازمة المالية العالمية في العام ذاته.

وفي عامي (٢٠٠٩) و (٢٠١٠) زادت حدة الضغوط التضخمية، حيث بلغ معيار فائض عرض النقود (٩.٠٣٤) و (١١.٣١٥) على التوالي، و سبب ذلك يعود الى تداعيات الازمة المالية العالمية ، فضلاً عن إن نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود تفوق الزيادة المتحققة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP).

وفي عام (٢٠١١) انخفضت معدلات التضخم وهذا ما يؤكده معيار فائض عرض النقود، حيث انخفض الى (٦.٧٢٥) بعد أن كان (١١.٣١٥) عام (٢٠١٠) والذي كان سببه يتمثل في



انخفاض نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود مقارنة بالزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP).

أما في عام (٢٠١٢) فقد حدثت حالة ركود اقتصادي، حيث بلغ معيار فائض عرض النقود (-٥.٩٤٠)، وسبب ذلك ان الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) تفوق النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود.

وفي عام (٢٠١٣) ارتفع معيار فائض عرض النقود، حيث بلغ (٦.٠٠١) وهذا دليل على إن الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية، سببها إن النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود تفوق بكثير الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP).



جدول (٥)

معيّار فائض عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥)

(ملئاً، ديناراً /

السنة	عرض النقود الواسع	التغير في عرض النقود الواسع	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	الطلب على النقود	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود	فائض عرض النقود D_e
	M_2	ΔM_2	GDP	GDP	M_2 بالاسعار الثابتة	$(4) \times (5)$	$(2) - (6)$
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٩٩٩	٢.١٩٠	—	٩٥.٩٧١	—	٠.٠٢٣	—	—
٢٠٠٠	٢.٢٦٦	٧٦	١١٢.٢٠٩	١٦.٢٣٨	٠.٠٢٠	٣٢٥	(٢٤٩)
٢٠٠١	٢.٩١٠	٦٤٤	١١٤.١٩١	١.٩٨٢	٠.٠٢٥	٥٠	٥٩٤
٢٠٠٢	٣.٩٠٨	٩٩٨	١٠٤.٨٢٣	(٩.٣٦٨)	٠.٠٣٧	(٣٤٧)	١.٣٤٥
٢٠٠٣	٤.٠١٢	١٠٤	٦٦.٣٩٨	٣٨.٤٢٥	٠.٠٦٠	(٢.٣٠٦)	٢.٤١٠
٢٠٠٤	١٢.٢٥٤	٨.٢٤٢	١٠١.٨٤٥	٣٥.٤٤٧	٠.١٢٠	٤.٢٥٤	٣.٩٨٨
٢٠٠٥	١٤.٦٨٤	٢.٤٣٠	١٠٣.٥٥١	١.٧٠٦	٠.١٤٢	٢٤٢	٢.١٨٨
٢٠٠٦	٢١.٠٨٠	٦.٣٩٦	١٠٩.٣٩٠	٥.٨٣٩	٠.١٩٣	١.١٢٧	٥.٢٦٩
٢٠٠٧	٢٦.٩٥٦	٥.٨٧٦	١١١.٤٥٦	٢.٠٦٦	٠.٢٤٢	٥٠٠	٥.٣٧٦



٢٠٠٨	٣٤.٩٢	٧.٩٦٤	١٢٠.٦٢٧	٩.١٧١	٠.٢٨٩	٢.٦٥٠	٥.٣١٤
٢٠٠٩	٤٥.٤٣	١٠.٥١٨	١٢٤.٧٠٣	٤.٠٧٦	٠.٣٦٤	١.٤٨٤	٩.٠٣٤
٢٠١٠	٦٠.٣٨	١٤.٩٤٨	١٣٢.٦٨٧	٧.٩٨٤	٠.٤٥٥	٣.٦٣٣	١١.٣١٥
٢٠١١	٧٢.١٧	١١.٧٩٢	١٤٢.٧٠٠	١٠.٠١٣	٠.٥٠٦	٥.٠٦٧	٦.٧٢٥
٢٠١٢	٧٥.٤٦	٣.٢٨٨	١٦٢.٥٨٨	١٩.٨٨٨	٠.٤٦٤	٩.٢٢٨	(٥.٩٤٠)
٢٠١٣	٨٧.٦٨	١٢.٢١٤	١٧٤.٩٩٠	١٢.٤٠٢	٠.٥٠١	٦.٢١٣	٦.٠٠١
٢٠١٤	٩٠.٧٢	٣.٠٤٨	١٧٣.٨٧٣	(١.١١٧)	٠.٥٢٢	(٥٨٣)	٣.٦٣١
٢٠١٥	٨٢.٥٩	)	١٦٩.٦٣١	(٤.٢٤٢)	٠.٤٨٧	(٢.٠٦٦)	(٦.٠٦٧)
	٥	(٨.١٣٣)					

المصدر:-

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للمدة (٢٠١٥-١٩٩٩)

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

- الاعمدة (٢)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧) تم احتسابها من قبل الباحثة.

- الارقام داخل الاقواس () تعني اشارتها سالبة.

أما في عام (٢٠١٤) فبتضح من الجدول أيضاً، أن معيارفائض عرض النقود قد انخفض الى (٣.٦٣١) اي انخفاض حدة الضغوط التضخمية، وذلك لأن النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود انخفضت مقارنةً في عام (٢٠١٣)، فضلاً عن انخفاض الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (R-GDP) بشكل يفوق انخفاض النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من النقود ، نتيجة

لحدوث الازمة المالية المحلية المترتبة عن انخفاض اسعار النفط العالمية ، ومن ثم انخفاض الايرادات المالية من العملة الاجنبية للبلد.

واستمر هذا الانخفاض حتى عام (٢٠١٥)، وترتب عليه انخفاض في فائض عرض النقود، حيث بلغ (-٦.٠٦٧) وهذا يؤكد حدوث حالة الانكماش والركود في الاقتصاد العراقي نتيجة تداعيات الازمة المالية المحلية التي حدثت في منتصف عام (٢٠١٤) واستمرت حتى عام (٢٠١٥).

المبحث الرابع: قياس أثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العر النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

لغرض بيان اثر الاساليب الكمية للسياسة النقدية المستخدمة من قبل السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، تم الاستعانة بأسلوب التحليل الاقتصادي القياسي، أي صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بشكل رياضي فني للقيم العددية للمتغيرات، لذا لابد من توصيف الإنموذج القياسي للعلاقة بين أدوات السياسة النقدية (الكمية) والاستقرار النقدي.

أولاً: وصف العينة ومتغيرات البحث.

يسعى هذا الجزء من المبحث إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها باستعمال الوسائل الإحصائية المناسبة حيث جرى ترميز المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في كل إنموذج من نماذج العينة، كما موضح في الجدول (٦).

$$Y = f (X_1+X_2+X_3+X_4)+ u$$

جدول (٦)

ترميز متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع	
وصف المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير	رمز المتغير
نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	X_1	معامل الاستقرار	Y
سعر إعادة الخصم	X_2		

^٣ للمزيد من الاطلاع ينظر الى:

$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + u_i$

	النقدي	X_3	معدل نمو رصيد حوالات أو أدونات الخزينة
		X_4	معدل نمو رصيد نافذة العملة الأجنبية

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة .

ثانياً: اختبار الفرضية.

١. اختبار كولمجروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Test.

تم استخدام اختبار كولمجروف - سميرنوف والذي يمثل اختباراً إحصائياً لا معلمياً لإثبات أو نفي ملائمة توزيع المتغير التابع والمتمثل بمعامل الاستقرار النقدي للتوزيع الطبيعي بناءً على الفرضية الآتية (B.L.Agarwal, 2003, p295):

أ- الفرضية الصفرية: متغير الاستقرار النقدي يتبع التوزيع الطبيعي.

$$H_0: F(x) = F_0(x)$$

ب- الفرضية البديلة: متغير الاستقرار النقدي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

$$H_1: F(x) \neq F_0(x)$$

جدول (٧)

اختبار كولمجروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Test

الأنموذج	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
قيمة k.s	0.69	1.04	0.85	0.92	0.63	0.64	1.94
Sig	0.719	0.228	0.462	0.364	0.809	0.799	0.001
القرار	يتوزع طبيعياً	يتوزع طبيعياً	يتوزع طبيعياً	يتوزع طبيعياً	يتوزع طبيعياً	يتوزع طبيعياً	لا يتوزع طبيعياً

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

بلاحظ جدول (٨) ومن نتائج اختبار كولمجروف - سميرنوف إن متغير (معامل الاستقرار النقدي) الخـاص بالإنموذج الاول، الثاني، والثالث، الرابع، الخامس، السادس يتوزع

توزيعاً طبيعياً، لذا تم قبول الفرضية الصفرية، وعليه لم يتم استبعاده، كما تبين الإنموذج السابع أنه لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، لذا تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ونتيجةً لذلك تم استبعاد هـ.

٢. اختبار ديربن واتسن Durbin Watson .

يُعدّ اختبار ديربن واتسن (D.W) من الاختبارات المهمة للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المشاهدات المتتالية للمتغيرات المستقلة.

أ- الفرضية الصفرية: عدم وجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المتتالية للمتغير المستقل.

$$H_0: \rho = 0$$

ب- الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي (موجب، سالب) بين المشاهدات المتتالية للمتغير المستقل.

$$H_1: \rho \neq 0$$

جدول (٨)

اختبار ديربن واتسن

الإنموذج	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
قيمة D.W	2.638	2.321	2.060	2.141	1.327	1.333
القرار	غير محدد	يوجد ارتباط ذاتي	لا يوجد ارتباط ذاتي	لا يوجد ارتباط ذاتي	ير محدد	غير محدد

المصدر:- تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يُلاحظ جدول (٨) ومن النتائج الخاصة باختبار ديربن واتسن للإنموذج الثاني، والثالث، والرابع عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيراتها المستقلة، أي تم قبول الفرضية الصفرية التي تدعي عدم وجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المتتالية للمتغير المستقل.

اما الإنموذج الاول، والخامس، والسادس فقد اشارت النتائج، وجود مشكلة الارتباط الذاتي، لذا تم قبول الفرضية البديلة والاقرار بوجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة لتلك النماذج، وتم معالجة هذه الحالة عن طريق استخراج الفروق بين السلاسل الزمنية (السنوات) لتلك النماذج وكالاتي:

(١) تم إيجاد قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات وفق الصيغة الآتية (Dimitrios and Stephen, 2017, p166):

$$\rho = \frac{\sum_{t=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

إذ أن:

e_t : يمثل حد الخطأ الناتج من الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة التقديرية لقيم المتغير المعتمد (Y).

(٢) تم توظيف قيمة معامل الارتباط (ρ) في استبعاد أثره من النماذج المستخدمة ووفقاً للآتي (الحيالي، ١٩٩١، ص ٢٠٣):

$$Y_t - \rho Y_{t-1} = B_0(1 - \rho) + B_1(X_t - \rho X_{t-1}) + B_2(X_2 - \rho X_{2-1}) + B_3(X_3 - \rho X_{3-1}) + B_4(X_4 - \rho X_{4-1}) + e_t$$

وبعد تطبيق العلاقات اعلاه تم الحصول على النتائج في الجدول (٩) والتي تمثل قيم إختبار (ديربن واتسن) وتبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيراتها، وبذلك تم معالجة بيانات النماذج وبالإمكان إجراء تحليل الانحدار الخطي لها.

جدول (٩)

إختبار ديربن واتسن بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي

الإنموذج	الاول	الخامس	السادس
قيمة D.W	2.241	2.266	2.272
القرار	لا يوجد ارتباط ذاتي	لا يوجد ارتباط ذاتي	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر: -
من قبل

تم اعداده

الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

٣. اختبار التعدد الخطي Multicollinearity.

يحدث التعدد الخطي عندما تكون هناك علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في الإنموذج، وكلما كانت العلاقة قوية برزت مشكلة التعدد الخطي واشتد تأثيرها على الإنموذج، ويمكن اكتشاف مشكلة التعدد الخطي من خلال استخراج عامل تضخم التباين (VIF).

جدول (١٠)

اختبار التعدد الخطي للمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄
VIF	1.585	4.201	1.187	3.369

المصدر: - تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

من الملاحظ جدول (١٠) ان جميع المتغيرات المستقلة تشترك في النماذج السبعة فقد تم التشخيص أن المتغيرات الاربع المتمثلة بـ (نسبة الاحتياطي النقدي، سعر اعادة الخصم، معدل نمو رصيد حوالات أوادونات الخزينة، معدل نمو رصيد نافذة العملة الاجنبية) لا تعاني من مشكلة التعدد الخطي، إذ ظهرت قيم (VIF) المقابلة لها أصغر من 10

٣. اختبار الانحدار الخطي المتعدد.

$$Y = f(x_1+x_2+x_3+x_4)+u$$

أ- الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير لمتغيرات السياسة النقدية على متغير معامل الاستقرار النقدي. للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

ب- الفرضية البديلة: يوجد تأثير لمتغيرات السياسة النقدية على متغير معامل الاستقرار النقدي للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥).

ولاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتظهر النتائج في الجدول (١١).

$$Y_1 = f(X_1+X_2+X_3+X_4)+u_1$$

$$Y_2 = f(X_1+X_2+X_3+X_4)+u_2$$

$$Y_3 = f(X_1+X_2+X_3+X_4)+u_3$$

$$Y_4 = f(X_1+X_2+X_3+X_4)+u_4$$

$$Y_5 = f(X_1 + X_2 + X_3 + X_4) + u_5$$

$$Y_6 = f(X_1 + X_2 + X_3 + X_4) + u_6$$

جدول (١١)

اختبار الانحدار الخطي المتعدد لبيان تأثير أدوات السياسة النقدية على متغير معامل الاستقرار النقدي

معادلة الانحدار	الإنموذج الاول	الإنموذج الثاني	الإنموذج الثالث	الإنموذج الرابع	الإنموذج الخامس	الإنموذج السادس
اختبار F^o	1.848	0.828	0.108	1.533	4.368	4.381
Sig	0.190	0.532	0.977	0.249	0.023	0.023
القرار	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	يوجد تأثير	يوجد تأثير

المصدر:- تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

ويلاحظ من الجدول (١١) أن قيمة (Sig) للإنموذج الاول، الثاني، الثالث، الرابع، كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، حيث بلغت (0.190)، (0.532)، (0.977)، (0.249) ومعنى ذلك أن متغيرات السياسة النقدية (الأدوات الكمية) ليس لها تأثير على الاستقرار النقدي، أما قيمة (Sig) للإنموذج الخامس والسادس كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، أي إن متغيرات السياسة النقدية (الأدوات الكمية) لها تأثير على الاستقرار النقدي، فضلا عن أن قيمة $(R^2)^{**}$ للإنموذج الاول، الثاني، الثالث والرابع بلغت (0.402)، (0.216)، (0.035)، (0.341) على التوالي، تدل على أن الأدوات الكمية مساهمتها ضعيفة في تفسير التغير الذي يمكن أن يحدث على الاستقرار النقدي.

° للمزيد من الاطلاع ينظر الى:

$$F = \frac{R^2/K}{(1-R^2)/(n-k-1)} \text{ or } \frac{MSE}{MSU} \quad -$$

$$R^2 = \frac{b_1 \sum X_i Y + b_2 \sum X_2 Y + \dots + b_k \sum X_k Y}{\sum Y_i^2} \text{ or } \frac{SSE}{SST} \quad -$$

$$MSU = \frac{SSU}{n-k-1}, \quad MSE = \frac{SSE}{k} \quad -$$

$$SST = \frac{\sum Y_i^2}{n}, \quad SSU = \sum u_i^2, \quad SSE = b \sum X_i Y_i \quad -$$

و بلغت قيمة (R^2) للنموذج الخامس والسادس (0.614)، (0.614) التي تدل على مساهمة متغيرات السياسة النقدية في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع و المتمثل في معامل الاستقرار النقدي.

٤. اختبار t لبيان مدى تأثير المتغيرات.

للقوف على إي من هذه المتغيرات له تأثير على معامل الاستقرار النقدي، لابد من إجراء اختبار t لقياس تأثير المتغيرات المستقلة الأربعة المتمثلة بـ (نسبة الاحتياطي النقدي، سعر إعادة الخصم، معدل نمو رصيد حوالات وأذونات الخزينة، معدل نمو رصيد نافذة العملة الأجنبية) كل منهما على حده للمتغير التابع والمتمثل بمعامل الاستقرار النقدي وكالاتي

أ- الانموذج الخامس.

جدول (١٢)

اختبار t لبيان مدى تأثير كل من الأدوات الكمية على معامل الاستقرار النقدي على وفق الإنموذج الخامس.

القرار	قيمة $\hat{\beta}$	Sig	قيمة t المحسبة	تغير
لايوجد تأثير	0.391	0.231	1.251	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
لايوجد تأثير	0.260	0.486	0.716	سعر إعادة الخصم
يوجد تأثير	0.322	0.024	2.532	معدل نمو رصيد حوالات وأذونات الخزينة
لايوجد تأثير	0.196	0.311	1.052	معدل نمو رصيد نافذة العملة الأجنبية

المصدر:- تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

ويُلاحظ من الجدول (١٢)، عدم وجود تأثير معنوي للمتغير (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني)، (سعر إعادة الخصم)، (معدل نمو رصيد نافذة العملة الأجنبية)

^٦ للمزيد من الاطلاع ينظر الى:
 $t = \sqrt{F}$ (الحياي، ١٩٩١، ص٨٧)

الاجنبية) على المتغير التابع (الاستقرار النقدي)، حيث إن قيمة Sig) بلغت (0.231)، (0.486)، (0.311) على التوالي أكبر من (0.05)، فضلاً عن إن قيمة sig) للمتغير المستقل (معدل نمو رصيد حوالات أو اذونات الخزينة) بلغت (0.024) اصغر من (0.05)، مما يدل على إنها لها تأثير معنوي على معامل الاستقرار النقدي، وتدل قيمة $\hat{\beta}$ على إن تغيير وحدة واحدة في معدل نمو رصيد حوالات أو اذونات الخزينة يؤدي الى تغير طردي في معامل الاستقرار النقدي مقداره (0.322).

أ- الانموذج السادس

جدول (١٣)

اختبار (t) لبيان مدى تأثير كل من الادوات الكمية على معامل الاستقرار النقدي على وفق الإنموذج السادس.

القرار	قيمة $\hat{\beta}$	Sig	قيمة t المحتسبة	المتغير
لا يوجد تأثير	0.394	0.229	1.259	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
لا يوجد تأثير	0.260	0.486	0.716	سعر إعادة الخصم
يوجد تأثير	0.325	0.023	2.562	معدل نمو رصيد حوالات وأذونات الخزينة
لا يوجد تأثير	0.198	0.306	1.063	معدل نمو رصيد نافذة العملة الاجنبية

المصدر:- تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

ويُلاحظ من الجدول (١٣)، عدم وجود تأثير معنوي لمتغير (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني)، (سعر إعادة الخصم)، (معدل رصيد نافذة العملة الاجنبية) على المتغير التابع (الاستقرار النقدي)، حيث إن قيمة Sig) بلغت (0.229)، (0.486)، (0.306) على التوالي أكبر من (0.05)، فضلاً عن إن قيمة sig) للمتغير المستقل (معدل نمو رصيد حوالات أو اذونات الخزينة) بلغت (0.023) اصغر من (0.05)، مما يدل على إنها لها تأثير معنوي على معامل الاستقرار النقدي، وتدل قيمة $\hat{\beta}$ على إن تغيير وحدة واحدة في معدل نمو رصيد حوالات أو اذونات الخزينة يؤدي الى تغير طردي في معامل الاستقرار النقدي مقداره 0.325.

الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات.

١. ساهمت السياسة النقدية قبل قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) ومن خلال تنقيذ الدين (سد عجز الموازنة) في ضياع فرص النمو الاقتصادي للقطاعات الحقيقية، فضلاً عن إنها لم تتمكن في الحد من الآثار السلبية للتغير في أسعار النفط على قيمة الدينار العراقي. لكون الاقتصاد العراقي احادي الجانب.
٢. ان الافراط في اصدار النقود القانونية قبل عام (٢٠٠٣) زعزع ثقة المواطن بالعملة المحلية، مما ادى الى دولرة الاقتصاد.
٣. أثبت التحليل الكمي أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بأدوات السياسة النقدية (الكمية)، مساهمتها في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستقرار النقدي) ضعيفة في النماذج (الاول، الثاني، الثالث، الرابع) وهذا ما اثبتته قيمة (R^2) (معامل التحديد) والبالغة (0.402)، (0.216)، (0.035)، (0.341) في حين بلغت مساهمتها في تفسير التغير في المتغير التابع للنموذج الخامس والسادس (61%) لكل منهما.
٤. اثبت التحليل الكمي و من نتائج اختبار (t) للنموذج الخامس والسادس عدم وجود تأثير معنوي لكل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، سعر إعادة الخصم ونافذة العملة الاجنبية على الاستقرار النقدي في العراق لمدة البحث، ماعدا حوالات الخزينة أو أدونات الخزينة كان لها تأثير معنوي على الاستقرار النقدي، حيث بلغت قيمة (t) المحتسية (0.532)، (2.562) و قيمة (sig) المعنوية (0.024)، (0.023) وهي اصغر من قيمة (0.05).
٥. اثبت التحليل الكمي أن تغيير وحدة واحدة في معدل نمو ادونات الخزينة (حوالات الخزينة) يؤدي الى حدوث تغير طردي في الاستقرار النقدي المحتسب على وفق الإنموذج (الخامس، السادس) بمقدار (0.322) و (0.325) وهذا واضح من قيمة (β) لكل منهما.

ثانياً: التوصيات..

١. تفعيل عمليات السوق المفتوحة من خلال تفعيل وتطوير السوق النقدي والمالي لجذب مدخرات المستثمرين وسد النقص الحاصل لدى المقترضين .
٢. زيادة الشمول المالي المصرفي ليشمل كافة شرائح المجتمع من خلال تطبيق نظام رقم المصرفي المقترن مع الرقم المدني لمعالجة مشكلة ازدياد نسبة العملة في التداول، وتنمية الاسواق المالية.

٣. تحويل اتجاه الافراد نحو مشروعات الاستثمار المباشر لتساهم في زيادة الدخل القومي الذي يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي بعيدا عن التوجه الى شراء السلع الاستهلاكية والكمالية، والمضاربة في العقارات.

٤. التعاون مع السياسة المالية وهيئة الاستثمار في سحب وخفض معدلات البطالة وجعلها بنداً مهماً في التفاوض مع المستثمرين لايجاد فرص عمل.

المصادر

أولاً:- المصادر العربية.

أ- الكتب .

١. الافندي، محمد احمد، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ٢٠١٤.
٢. الجنابي، هيل عجمي جميل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠١٤.
٣. الجنابي، هيل عجمي جميل و ارسلان، مزي ياسين يسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٩.
٤. الحجاز، بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ٢٠١٢.
٥. الحمادي، علي مجيد، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧.
٦. الحياي، طالب حسن نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٩١.
٧. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٦.
٨. دخيل، حسين أحمد، الأطر السياسية لأقتصاديات التحول، مكتبة السنهوري، لبنان، ٢٠١٦.
٩. درويش، هلال اقتصاديات نقدية، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨.
١٠. الزبيدي، حمزة محمود، أدارة المصارف و استراتيجيات تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الوراق للنشر و والتوزيع ، الاردن، ٢٠١١.
١١. الشبيبي، وليد محمد، قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤، مكتبة الصباح للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٢. طاقة، محمد و عجلان، حسين، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩.
١٣. عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.
١٤. عبد الحميد، عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، ٢٠١٣.
١٥. غزلان، محمد عزت محمد إبراهيم، اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٠.
١٦. قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق، بيت الحكمة، العراق ، ٢٠١٢.
١٧. قريصة، صبحي تادرس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٨٤.
١٨. القطايري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر، الاردن، ٢٠٠٩.

ب-الرسائل والاطاريح

١. بن عبدة، صبرينة و سليم، كريمة، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في جزائر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي - تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير الجزائر، ٢٠١٦.
٢. الرفيعي، إفتخار محمد مناحي، السيولة العامة و فاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة بتطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٧.

ب-الدوريات

١. حسن، باسم عبد الهادي، إشكالية الثالوث المستحيل التحدي المحتمل امام السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد ١٩، العراق، ٢٠٠٧.
٢. حسين، صلاح محمود، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد ١، السعودية، ١٩٨٨.



٣. الرفيعي، افتخار محمد مناحي، أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد ٦، العراق، ٢٠١٤.

٤. عبادي، محمد، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٩)، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد ٣٩، الجزائر، ٢٠١٤.

٥. فريد، أ. راهم و نبيل، أ. بوركاب، انهيار اسعار النفط الاسباب والنتائج، المؤتمر الاول، السياسة الاستخراجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الاساسية الثانية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٥.

٦. فياض، محمد خليل و الزاندي، خالد علي، الازمة المالية العالمية واثرها على اسعار النفط الخام، المنظمة العالمية للطاقة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ليبيا، ٢٠٠٩.

ت-التقارير والنشرات السنوية.

١. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٢

٢. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٥

٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٥

٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لأحصاء، مديرية الحسابات القومية بيانات للأعوام ١٩٩٩-٢٠١٥

ث- شبكة المعلومات الدولية

١. بقرف، سعيد علي، الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي، المنذب نيوز

[http://: w.w.w.almandeb.news](http://w.w.w.almandeb.news)

٢. قاعدة التشريعات العراقية، قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦، لعام ٢٠٠٤.

<http://www.iraqlid.iq>



٣. قاعدة التشريعات العراقية، قانون غسيل الاموال ومكافحة الارهاب رقم ٩٣، لعام ٢٠٠٤.

<http://www.iraqlid.iq>.

ثانياً: المصادر الاجنبية

A. Books.

1. B.L.Agarwal، **Programmed Statistics**، New Age International(P) Ltd ، NewDelhi ، 2edth، 2003.
2. Dimitrios A.Steriou and Stephen G.Hall، **Applied Econometrics**، Palgrave ،USA، 2017.
3. Fuentes Carllose.S.Rodrigue، **Regional Monetary Policy**،Routledge،USA ،2006.